بالحكم الذاتي؛ إذ يمكن للأقاليم ان تمارس قدراً أكبر من الصلاحيات بعد مضي خمسة أعوام على إقرار وضعها.

الحكم الذاتي واللامركزية في اسبانيا وفرنسا:

اعتمد الحكم الذاتي كمفهوم محوري في معالجة قضية الأقاليم والمناطق والجماعات القومية في اسبانيا، وهو بذلك يختلف، الى حدّ كبير، عن مفهوم اللامركزية (Decentralisation) المعتمد في فرنسا لمعالجة تنوع ظروف المناطق ومنحها قدراً أكبر من الصلاحيات في ادارة شؤونها.

وقد تطلب اعتماد مفهوم الحكم الذاتي في اسبانيا لمعالجة هذه المشكلات ليس، فقط، تعديلاً دستورياً، وإنما، كذلك، تعديلاً في هيكل وبناء تنظيمات الدولة ذاتها؛ إذ ارتبط بتغيّر النظام وشكل الحكم، بينما تعمّقت اللامركزية في فرنسا من طريق التشريعات وليس من طريق التعديلات الدستورية، بل دخل النظام الجديد في إطار الاجراءات الدستورية المعمول بها. وغياب التعديلات الدستورية من الحالة الفرنسية يعني أنه لم يحدث تغيير في طبيعة ونمط الحكم؛ إذ حصلت المحليات على صلاحيات جديدة بموجب قانون العام ١٩٨٢ الذي أقرّه الاشتراكيون عقب وصولهم الى الحكم(١٥).

ويمكننا حصر الفوارق بين الحكم الذاتي المطبّق في اسبانيا واللامركزية المطبّقة في فرنسا في ما يلي:

١ ـ ان الحكم الذاتي في اسبانيا اقتضى تعديلات دستورية، بينما لم تتطلب اللامركزية في فرنسا اجراء مثل هذه التعديلات.

٢ ـ ان الأقاليم والمناطق المتمتّعة بالحكم الذاتي تمّ استشارتها في تقرير أوضاعها في الحالة الاسبانية، أما في فرنسا، فإن المحليات والمناطق والأقاليم لم تستشر في التغييرات التي طرأت على أوضاعها.

٣ ـ الحكم الذاتي في اسبانيا ليس ادارياً، فقط، كما هو الحال بالنسبة للمحليات الفرنسية، وإنما يمتد الى المجالات السياسية كما يتضح من صلاحيات هذه الأقاليم في سنّ قوانين وتشكيل حكومات إقليمية.

٤ ـ في إطار اللامركزية، فإن المحليات ليس لها الحق في إعلان حكمها الذاتي من تلقاء نفسها، وتظل خاضعة للدولة المركزية، وخصوصاً للقوانين التي سنّت في البرلمان، وللقواعد التي تقرّها السلطة التنفيذية.

٥ ـ ان تطبيق الحكم الذاتي واللامركزية لا يصدران في اسبانيا وفرنسا عن الفلسفة نفسها ولا عن ظروف واحدة. ففي اسبانيا، هناك الهوية القومية المتميّزة لكل من الباسك وكتالونيا وغاليس، ولبعضها حركات قومية تنادي بتقرير المصير، بينما تعبّر اللامركزية في فرنسا عن قدرة المؤسسات المحلية على تلمس ظروف الواقع المحلي ومعايشته عن قرب، واشباع تطلّعات الشرائح السياسية الجديدة في الأقاليم والمناطق، وتقسيم الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.

الحكم الذاتي لمسلمي جنوب الفلبين:

يعتبر الحكم الذاتي لمسلمي جنوب الفلبين من النماذج الحديثة لتطبيقات الحكم الذاتي في